

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجّهة من البعثة الدائمة للنمسا إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح تحيل بها البيان المشترك المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي ألقاه الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والتكامل والشؤون الخارجية للنمسا في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

تهدّي البعثة الدائمة للنمسا تحياتها إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وتشرف بأن تحيل طيه "البيان المشترك المتعلق بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية" الذي أدلى به وزير الخارجية النمساوي في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥ أثناء مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، باسم ١٥٩ بلدًا. وترجو النمسا التكرّم بإصدار هذه الوثيقة كوثيقة رسمية من وثائق دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥.



## مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

### بيان مشترك بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية

ألقاه معالي السيد 'سيباستيان كورتس' الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية  
والتكامل والشؤون الخارجية للنمسا، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥

١ - إنني آخذ الكلمة باسم البلدان التالية: إثيوبيا، وأذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإريتريا، وأفغانستان، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وآيسلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، وبروني دار السلام، وبليز، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وتوغو، وتوفالو، وتونس، وتونغا، وتيمور - ليشتي، وجامايكا، والجبل الأسود، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، وجزر كوك، وجزر مارشال، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، وجورجيا، وجيبوتي، والداغمر، ودولة فلسطين، ودومينيكا، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وسري لانكا، والسلفادور، وسنغافورة، والسنغال، وسوازيلند، والسودان، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وسيشيل، وشيلي، وصربيا، والصومال، وطاجيكستان، والعراق، وعمان، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفانواتو، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا، وفيجي، وفيت نام، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكابو فيردي، وكازاخستان، والكاميرون، والكرسي الرسولي، وكمبوديا، وكوبا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، وكيريباس، وكينيا، ولبنان، وليبيريا، وليبيا، وليختنشتاين، وليسوتو، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ومصر، والمغرب، والمكسيك، ومالاوي، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وموريتانيا، وموريشيوس، وموزامبيق، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، وناميبيا، وناورو، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، ونيوي، وهاييتي، وهندوراس، واليابان، واليمن؛ وكذلك باسم بلدي النمسا<sup>(١)</sup>.

(١) باب تأييد هذا البيان مفتوح أمام البلدان الأخرى.

٢- تشعر بلداننا ببالغ القلق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية. فالخبرة المستمدة من استعمال الأسلحة النووية واختبارها في الماضي قد برهنت بشكل وافٍ على الآثار الإنسانية غير المقبولة الناجمة عن القدرة التدميرية الهائلة الخارجة عن السيطرة لهذه الأسلحة وطبيعتها العشوائية. كما أن المناقشة المبينة على حقائق والتي دارت في المؤتمر المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي عقدته النرويج في آذار/مارس ٢٠١٣ والمكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤ والنمسا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قد سمحت لنا بتعميق فهمنا الجماعي لهذه الآثار. وكانت إحدى الرسائل الرئيسية التي توجه بها الخبراء والمنظمات الدولية هي أنه لا توجد دولة أو هيئة دولية يمكن أن تلبي متطلبات حالة الطوارئ الإنسانية العاجلة الناجمة عن إجراء تفجير لسلح نووي أو أن تقدّم المساعدة الكافية إلى الضحايا.

٣- وكانت المشاركة الواسعة في هذه المؤتمرات، التي بلغ الحضور في أحدثها وهو مؤتمر فيينا ١٥٨ دولة واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني، انعكاساً للاعتراف بأن الآثار الإنسانية الكارثية المترتبة على الأسلحة النووية هي آثار تثير قلقاً جوهرياً وعالمياً. ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً بأن من مصلحة جميع الدول الدخول في مناقشات بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية ترمي إلى زيادة توسيع نطاق فهم هذه المسألة وتعميق هذا الفهم، وإننا نرحّب بالمشاركة المستمرة من جانب المجتمع المدني.

٤- وهذا العمل لا بد منه لأن الآثار الكارثية للأسلحة النووية تؤثر ليس فقط على الحكومات ولكن أيضاً على كل مواطن وعلى جميع المواطنين في عالمنا المترابط. ولهذه الآثار انعكاساتها البالغة على بقاء البشرية، وعلى بيئتنا، وعلى تنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وعلى اقتصاداتنا، وعلى صحة الأجيال القادمة. ولهذه الأسباب، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الوعي بالآثار الكارثية للأسلحة النووية يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه جميع النُهُج والجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك في إطار أعمال مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

٥- وهذا الكلام ليس بطبيعة الحال فكرة جديدة. فالآثار الإنسانية المروّعة المترتبة على الأسلحة النووية قد أصبحت أمراً جلياً منذ لحظة أول استعمال لهذه الأسلحة، ومنذ اللحظة التي كانت الباعث وراء طموح البشرية إلى إيجاد عالم خالٍ من هذا التهديد، وهو الطموح الذي استلهمه هذا البيان أيضاً. وقد انعكست الآثار الإنسانية للأسلحة النووية في العديد من قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك أول قرار تعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، كما انعكست في صكوك متعددة الأطراف من بينها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد أشار أبرز علماء الفيزياء النووية في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٥٥ إلى أن الأسلحة النووية تهدد استمرار وجود البشرية وأن شن حرب بهذه الأسلحة يمكن تماماً أن يضع نهاية لوجود الجنس البشري. وشددت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ على أن "الأسلحة النووية تشكل الخطر الأكبر الذي يهدد الجنس البشري وبقاء الحضارة". وأوجه التعبير هذه عن

القلق العميق مازال لها حتى اليوم من قوة الإقناع ما كان لها في أي وقت مضى. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الآثار الإنسانية للأسلحة النووية غائبة لسنوات طويلة عن بؤرة الاهتمام في المداولات المتعلقة بنزع السلاح النووي وبعدم الانتشار النووي.

٦- ولذلك فمما يشجعنا أن التركيز على الآثار الإنسانية يشكّل الآن بصورة راسخة جزءاً من جدول الأعمال العالمي. فقد أعرب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ عن "بالغ القلق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية بأي شكل من الأشكال". وقد انعكس هذا القلق البالغ في قرار مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ومقرر الجمعية العامة للأمم المتحدة المعتمد في عام ٢٠١٢ بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

٧- وعدم استعمال الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً تحت أي ظرف من الظروف هو لصالح بقاء البشرية ذاته. فالآثار الكارثية المترتبة على تفجير سلاح نووي، سواء بطرق المصادفة أو سوء التقدير أو عن قصد، لا يمكن مواجهتها كما ينبغي. فيجب بذل جميع الجهود لإزالة التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل هذه.

٨- والطريقة الوحيدة لضمان عدم استعمال الأسلحة النووية مرة أخرى أبداً هي إزالتها كلية. وتقع على عاتق جميع الدول مسؤولية مشتركة عن منع استعمال الأسلحة النووية، ومنع انتشارها الرأسي والأفقي على السواء، وتحقيق نزع السلاح النووي، بما في ذلك عن طريق الوفاء بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها.

٩- وإننا نرحّب بالعزم المتحدّد من جانب المجتمع الدولي، هو واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الإنسانية الدولية، على تناول مسألة الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية. وللمجتمع المدني، بجهوده في التوعية بهذه القضية، دور حاسم الأهمية عليه أن يؤديه جنباً إلى جنب مع الحكومات في الوقت الذي نفي فيه بمسؤولياتنا. وإن علينا تجاه الأجيال القادمة واجب العمل معاً من أجل تحقيق ذلك نفسه، وأن نخلّص العالم ونحن نفعل ذلك من التهديد الذي تمثله الأسلحة النووية.